S/PRST/2015/13

الأمم المتحدة

Distr.: General
26 June 2015
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٤٧٣، المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥، في ما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في بوروندي“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعرب مجلس الأمن مجددا عن قلقه العميق حيال خطورة الحالة الأمنية والسياسية في بوروندي، وذلك على خلفية الانتخابات البلدية والرئاسية وانتخابات مجلس الشيوخ المقبلة وحيال تأثير الأزمة على المنطقة. ويدين مجلس الأمن بشدة جميع أعمال العنف وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ويشير إلى وجوب مساءلة المسؤولين عن هذا العنف وتقديمهم إلى العدالة.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى معالجة الأزمة، ويحيط علما في هذا الصدد بالاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمرا قمة جماعة شرق أفريقيا المعقودان في ١٣ و ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥ في دار السلام، وبالبيان الذي أصدره مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عقب مؤتمر القمة الذي عقده في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، وبالرسائل التي وجهتها حكومة بوروندي إلى مجلس الأمن.

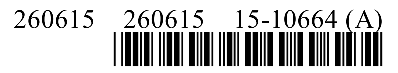
”ويشيد مجلس الأمن بالجهود الدؤوبة التي يبذلها سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ويشير إلى أن أصحاب المصلحة البورونديين قد أحرزوا بعض التقدم في حوار صعب يسَّره باقتدار المبعوث الخاص للأمين العام سعيد جينيت.

”ويحيط مجلس الأمن علما ببيان الاتحاد الأفريقي الذي أفاد بأن الحوار السياسي لم يسفر عن النتائج المتوقعة وأن الحالة الراهنة يمكن أن تعرض للخطر





260615 260615 15-10664 (A)



المكاسب الهامة التي سُجلت في أعقاب التوقيع على اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي والاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار لعام ٢٠٠٣، وهي تؤثر على الاستقرار في المنطقة.

”ويرحب مجلس الأمن باستئناف الحوار بين جميع الأطراف البوروندية، بتيسير من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الصدد، يرحب مجلس الأمن بتعيين الاتحاد الأفريقي الأستاذ إبراهيما فال ممثلا خاصا جديدا لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى ورئيسا لمكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في بوجومبورا. ويرحب مجلس الأمن أيضا بوصول عبد الله باثيلي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، إلى بوجومبورا، مما يتيح للوساطة الدولية أن تُقدّم مساعدة فورية إلى جميع الأطراف البوروندية لكي تُعجّل بالبحث عن حل سياسي توافقي للأزمة.

”وإذ يعترف مجلس الأمن بأنه يجب على الأطراف أن تواصل اتخاذ خطوات للالتزام بقرارات جماعة شرق أفريقيا ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فإنه يدعو الأطراف البوروندية إلى المشاركة بشكل عاجل في حوار شامل للجميع، على أن تركز، انطلاقا من روح اتفاقات أروشا، والدستور، على التدابير التي ينبغي اتخاذها لتهيئة ظروف مؤاتية لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالبيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه، الذي ورد فيه أن تاريخ الانتخابات ينبغي أن يُحدد بالتراضي فيما بين الأطراف البوروندية انطلاقا من روح البيان الصادر عن جماعة شرق أفريقيا في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥ الذي طلب إرجاء الانتخابات، وبناءً على التقييم التقني الذي ستُجريه الأمم المتحدة.

”ويؤكد مجلس الأمن أن الحوار ينبغي أن يتناول جميع المسائل التي تختلف الأطراف بشأنها. ويؤكد مجلس الأمن كذلك أن هذا الحوار ينبغي أن يعالج الشواغل المتعلقة بإعادة فتح وسائط الإعلام الخاصة؛ وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما حرية التعبير والتجمع السلمي، وبما يشمل حق أعضاء المعارضة السياسية في تنظيم حملات انتخابية بحرية، على النحو الذي يكفله الدستور البوروندي؛ والإفراج عن المحتجزين تعسفا في أعقاب المظاهرات؛ واحترام سيادة القانون؛ والتعجيل بنزع سلاح جميع الجماعات الشبابية المسلحة المتحالفة مع

الأحزاب السياسية، على النحو المبين في شروط البيان الصادر عن جماعة شرق أفريقيا في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥، وهي شروط يجب استيفاؤها قبل إجراء الانتخابات.

”ويرحب مجلس الأمن بالتزام الاتحاد الأفريقي ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي بتحمل المسؤوليات المنبثقة عن دوره كضامن لاتفاق أروشا تحمّلا تامّا، وبعدم وقوف المنطقة مكتوفة الأيدي في حال تدهور الوضع.

”وفي هذا الصدد، يرحب مجلس الأمن بقرار الاتحاد الأفريقي نشر مراقبين لحقوق الإنسان وموظفين مدنيين آخرين فورا؛ ونشر خبراء عسكريين تابعين للاتحاد الأفريقي للتحقق من عملية نزع سلاح جميع المجموعات الشبابية المسلحة المتحالفة مع الأحزاب السياسية، حيث سيقدمون تقارير منتظمة عن تنفيذ عملية نزع السلاح، ونشر بعثة مراقبة للانتخابات تابعة للاتحاد الأفريقي إذا ما تحقّقت شروط تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية. ويحث المجلس حكومة بوروندي وسائر الجهات الفاعلة المعنية على التعاون التام مع هذه العمليات.

”ويرحب مجلس الأمن أيضا بقرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أن يرسل، بحلول الأسبوع الأول من تموز/يوليه، وفدا وزاريا تشارك فيه المفوضية، لتقييم تنفيذ الشروط التي وضعها كل من جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والمجلس لإجراء الانتخابات.

”ويدعو المجلس بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي إلى السعي للاضطلاع بولايتها على نحو شامل ودؤوب وفقا للقرار ٢١٣٧ (٢٠١٤)، بما في ذلك الإسراع بتقديم تقارير إلى مجلس الأمن قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها.

”ويعرب مجلس الأمن مجددا عن قلقه إزاء الوضع الصعب الذي يعيش فيه اللاجئون البورونديون الذين فروا من بلدهم إلى الدول المجاورة، ويثني على البلدان المضيفة (تنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا)، وعلى الوكالات الإنسانية، لما تقدمه من دعم للسكان المتضررين، ويهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم ما يلزم من مساعدات إنسانية. ويشجع المجلس حكومة بوروندي على تهيئة الظروف التي تيسر عودتهم المبكرة.

”ويهيب مجلس الأمن بجميع الجهات الفاعلة في المنطقة أن تحافظ على سلامة سكان المنطقة وأمنهم.“